

دور كفاءة مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية - دراسة قياسية على شركات قطاع إنتاج الأغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي أ. حرفوش أنيسة جامعة سطيف-1

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور كفاءة مجلس الإدارة في تحسين جودة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على شركات قطاع إنتاج الأغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة 2007-2016، حيث تم استخدام استمرارية الأرباح كمؤشر على جودة الأرباح المحاسبية، واستخدام كل من ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم بالشركة، استقلاليته، حجمه، عدد مرات اجتماعه، كمؤشر على كفاءة مجلس الإدارة. واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد كأداة لتحليل بيانات الدراسة المستخرجة من التقارير المالية لشركات العينة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب وذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على جودة الأرباح المحاسبية، ووجود تأثير موجب ضعيف وغير ذي دلالة إحصائية بين كل من استقلالية المجلس، حجم المجلس، وملكية أعضاء المجلس لأسهم بالشركة وبين جودة الأرباح المحاسبية. الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات - جودة الأرباح المحاسبية - خصائص مجلس الإدارة

Abstract

This study aims to statement the role of the Board of Directors's efficiency on improving earnings's quality of the Saudi listed firm during the period 2007-2016. The study used earnings persistence as a proxie to measure earnings quality, also used the Board' shareholding, independence, size, and its activity to measure board's efficiency.

The study relied on the multiple linear regression model as a tool to analyze the study data extracted from the financial reports of the firms in the sample. The study results show the existence of a positive effect and statistically significant between the Board's activity and earnings quality, also the existence of a positive effect and statistically insignificant between the borad's independence, size, board's shareholding and earnings quality.

Keywords : Corporate governance, Earnings quality, Characteristics of board of directors

تمهيد:

أصبح الحديث عن جودة التقارير المالية من المواضيع التي يتم التطرق إليها بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب الأزمات والانهيانات المالية العالمية التي أثبتت تراجع مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية المصرح بها، وعدم ملاءمتها لعملية اتخاذ القرارات، وطمسها للعديد من الحقائق حول الوضع المالي للشركات لما تحتويه من تلاعب وغش وتدليس وخداع جعلها بعيدة عن واقعها.

ويعد الربح المحاسبي جوهر التقارير المالية، فهو يمثل أحد المعايير المهمة عند تقييم الصحة المالية لأي كيان اقتصادي، وأن المستثمرين والمقرضين وأية جهة أخرى من أصحاب المصالح يعتمدون على جودة الربح المفصح عنه عند إجراء تقييماتهم المختلفة.

وبالنظر إلى مكونات الأرباح، نجد أنها تحتوي على جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملائمة، وجزء من المستحقات يتصف بالملائمة وبمستوى أقل من الموثوقية كونه يخضع لاجتهادات وتقديرات الإدارة في الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية الممكنة التطبيق.

وفي ظل تعارض المصالح بين إدارة الشركة وباقي أصحاب المصالح، فقد يلجأ المدراء إلى التلاعب بالأرباح المحاسبية المفصح عنها وتحريفها عمداً من خلال إتباع استراتيجيات محاسبية مختلفة يمكنهم عن طريقها تخفيض الأرباح أو تضخيمها على غير حقيقتها لغرض تحقيق أهداف محددة تخدم مصالحهم الشخصية أو مصالح فئة معينة.

وفي هذا السياق ونظراً لمكانة حوكمة الشركات في مجال الأعمال، وأهميتها المتزايدة في تهذيب سلوك الإدارة، وضمان سلامة ومصادقية المعلومات المصرح بها، أثارت تساؤلات كثيرة حول الدور الذي يمكن أن تساهم به آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية والانتهازية لإدارة الشركة باعتبارها نظام يساعد على تحسين أداء الشركات وضمان مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة.

مشكلة الدراسة:

إن اتباع إدارة الشركة لبعض السياسات المحاسبية في الإقرار عن الأرباح لاسيما في ظل المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية لهذه الأخيرة، أثار شكوكا كثيرة حول مدى مصداقية وجودة الربح المفصح عنه، ومن أجل ضبط أداء الإدارة والحد من تدخلها النفعي في الإقرار عن الأرباح دعت العديد من التشريعات إلى تشكيل مجالس إدارة تتصف بخصائص نوعية تجعلها أكثر كفاءة في القيام بدورها الإشرافي والرقابي على أداء الإدارة وتعزيز الشفافية والمصادقية في المعلومات المحاسبية المصرح بها.

مما سبق، يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

"إلى أي مدى تؤثر خصائص مجلس الإدارة في تحسين جودة الأرباح المحاسبية لشركات قطاع إنتاج الأغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي"

فرضيات الدراسة:

استناداً لمشكلة الدراسة أعلاه تم صياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة الأرباح المحاسبية لشركات قطاع إنتاج الأغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛
2. يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة الكبير على جودة الأرباح المحاسبية لشركات قطاع إنتاج الأغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛
3. يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة سنوياً على جودة الأرباح المحاسبية لشركات قطاع إنتاج الأغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛
4. يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على جودة الأرباح المحاسبية لشركات قطاع إنتاج الأغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي؛

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز مفهوم جودة الأرباح وأهم المؤشرات التي يمكن قياسها من خلالها؛
2. قياس مستوى جودة الأرباح في شركات العينة؛
3. إبراز دور خصائص مجلس الإدارة في تفعيل دوره الرقابي والإشرافي؛
4. اختبار الأثر الإحصائي لخصائص مجلس الإدارة في تحسين جودة الأرباح لشركات العينة.

المحور الأول: الإطار النظري لجودة الأرباح

I. مفهوم جودة الأرباح:

تعددت التعاريف التي أعطيت لمصطلح جودة الأرباح بتعدد وجهات نظر الباحثين فيها، فعرفها Entwistle & Phillips من زاوية المنفعة في اتخاذ القرار بأنها "الأرباح القادرة على مقابلة الأهداف الأساسية للإبلاغ المالي، والمتمثلة في توفير معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين تفيدهم في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة"¹.

وعرفها Dechow & Schrand من وجهة نظر المحللين الماليين بأنها "الأرباح التي تعكس بدقة الأداء التشغيلي الحالي للشركة، وتمثل مؤشرا جيدا للأداء التشغيلي المستقبلي، وتقدم مقياسا جيدا عن قيمة الشركة"².

أما Mikhail & al فعرفوها في ظل قدرة الأرباح على التنبؤ بأنها "مدى ارتباط أرباح الشركة السابقة مع تدفقاتها النقدية المستقبلية لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات قادمة، حيث تكون الأرباح ذات جودة عند المقدرة على التنبؤ بأرباح الشركة بشكل عالي"³.

ووصفها Hermanns بأنها "مدى استمرارية تدفق الأرباح في الفترة المستقبلية، وكذلك قدرة الأرباح على عكس الأداء المالي والمستقبلي للشركة، وتتمثل الاستمرارية في مدى قدرة الشركة في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل أو قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية"⁴.

في حين اعتمد Sloan في تعريفه لجودة الأرباح على مكونات الأرباح إذ قسم الأرباح إلى تدفقات نقدية تشغيلية ومستحقات، واعتبر أن الأرباح ذات جودة إذا كانت "الأرباح من التدفقات النقدية أكثر ديمومة من الأرباح من المستحقات"⁵.

أما من زاوية الاقتراب بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي فقد عرفها Schipper & Vincen بـ "المدى الذي تمثل فيه الأرباح المفصح عنها مفهوم Hicks للدخل بشكل صادق"⁶.

ومن جانب خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح عرفها سائد قراقيش بـ "الأرباح التي تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة، وأن تكون ذات وجود نقدي فعلي ملموس، وخالية من أي أرقام أو مبالغاة إحتيالية"⁷.

من خلال ما سبق نستخلص أن مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمجموعة من الخصائص أهمها:

استمرارية الأرباح وقلة تذبذبها؛

- ✚ قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية على المدى الطويل؛
- ✚ الحيادية والتمثيل الصادق للوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة؛
- ✚ الاقتراب من الربح الاقتصادي، والخلو من المبالغات والأرقام الاحتمالية؛
- ✚ قدرتها على مقابلة الأهداف الأساسية للأبلاغ المالي (أي المنفعة في اتخاذ القرار).

II. أهمية وطرق التلاعب بجودة الأرباح المحاسبية

1. أهمية جودة الأرباح المحاسبية:

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بشكل عام وجودة الأرباح بشكل خاص ذات أهمية كبيرة لمختلف أصحاب المصالح طبقاً لأهدافهم من استخدام التقارير المالية في الآتي⁸:

✚ تقييم أداء الإدارة وتحديد مكافآتهم: تتوقف سمعة المدراء التنفيذيين والمكافآت الممنوحة لهم على جودة الربح المفصح عنه وليس بالنمو في الربح فقط، فالربح المنخفض الجودة يعني عدم مصداقية الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركة، وزيادة المكافآت الممنوحة لهم على حساب مالكي الشركة خاصة عندما ترتبط هذه المكافآت بالربح المحاسبي، فعندما يكون صافي الربح مبالغاً فيه فهذا يعني حصول المدراء على مكافآت أكثر من استحقاقهم الحقيقي؛

✚ تقييم الجدارة الائتمانية للشركة: إن قرار الإقراض ومدته والفائدة المترتبة عليه يتوقف بشكل كبير على جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها خاصة الأرباح وذلك لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها، وبالتالي فإن الاعتماد على الربح بحد ذاته دون النظر إلى جودته قد يضلل المقرضين والموردين ويدفعهم بشكل خاطئ إلى استمرار إقراضهم للشركة أو تمديد مدة القرض؛

✚ تقييم جودة المعايير المحاسبية: يعتبر المشرعون وواضعي المعايير أن الأرباح تكون ذات جودة إذا تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، لذلك فهم يركزون على الأرباح المفصح عنها كمؤشر غير مباشر لبيان جودة المعايير المحاسبية، والتأكد من صحتها وكفاءتها ومدى كونها صالحة للتطبيق العملي وذلك بالاعتماد على نتائج ذلك التطبيق؛

✚ تحقيق الأمن الوظيفي: يهتم العاملون بالأرباح باعتبارها المصدر الرئيسي لدفع رواتبهم، لذلك فهم يلجؤون للمعلومات المحاسبية المصرح بها لمعرفة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك الشركة وضمان دفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم؛

✚ اتخاذ القرارات الاقتصادية: تشكل الأرباح المحاسبية نقطة الانطلاق لاتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية كونها أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم، فالمستثمرون يستفيدون من المعلومات التي تقدمها الأرباح في معرفة ما إذا سيتم توزيع الأرباح أم لا، مقدارها ومدى استمرارها مستقبلاً، أما المحللون الماليون فيعتمدون عليها لتقديم الاستشارات الاستثمارية من خلال تقييماتهم وتوقعاتهم عن أداء الشركة والمخاطر المحيطة بها، وعليه كلما كان الربح المفصح عنه منخفض الجودة كلما كانت تنبؤاتهم غير صحيحة ومضللة ومن ثم اتخاذ قرارات غير رشيدة؛

✚ تقييم كفاءة الأسواق المالية: تساعد جودة الأرباح المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة، فضلا عن تقليل مشكلة الاختيار العكسي التي يواجهها مقدمي السيولة للسوق، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر التقدير والتقليل من تكلفة رأس المال وحقوق الملكية.

2. طرق التلاعب بجودة الأرباح:

إن التلاعب بالأرقام المحاسبية يعد من الأمور السهلة على إدارة الشركة، فقد تلجأ هذه الأخيرة في بعض الأحيان إلى أساليب لا أخلاقية، وليست بالضرورة غير قانونية للتلاعب برقم الربح المفصح عنه، من خلال ما يلي⁹:

✚ تسجيل خيالي للعمليات والمبالغ؛

✚ تسجيل العمليات بطريقة خاطئة؛

✚ تسجيل العمليات مبكرا أو متأخرا؛

✚ وضع قيم خاطئة للأصول أو الالتزامات؛

✚ تغيير الطرق المحاسبية أو التقديرات لأسباب غير أساسية؛

✚ استخدام العمليات مع الأطراف ذات العلاقة من أجل تحسين الأرباح المعلنة؛

✚ إصدار قوائم الأرباح المستقبلية والتي تقوم الشركات بإعدادها للفت الانتباه عن النتائج الحقيقية، فهذه القوائم لا تخضع لشروط التدقيق المطبقة على القوائم التاريخية، وهذا يفرض على المستثمرين عند التعامل مع مثل هذه القوائم أن يكونوا قادرين على عرض ومقارنة الأرقام الواردة فيها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن لا يحاولوا الانتظار حتى إصدار الشركات للقوائم الفعلية لاتخاذ قراراتهم حول الشركة.

III. مقاييس جودة الأرباح المحاسبية: استخدمت الدراسات في الأدب المحاسبي العديد من الطرق لقياس جودة الأرباح المفصح عنها طبقاً لمنظور مستخدمي التقارير لمفهوم الجودة والتي تختلف من مستخدم لآخر. ويمكن تصنيف هذه المقاييس إلى:

1. مقاييس جودة الأرباح القائمة على المحاسبة: وهي مقاييس يعتمد في حسابها على البيانات المحاسبية فقط، ويفترض فيها أن دور الأرباح هو تخصيص أو توزيع التدفقات النقدية على فترات محاسبية بشكل صحيح عن طريق استخدام مبدأ الاستحقاق، وبالتالي فإن الأرباح ذات الجودة العالية هي تلك التي تكون أكثر فعالية في تخصيص التدفقات النقدية¹⁰.

2. مقاييس جودة الأرباح القائمة على السوق: وهي مقاييس يعتمد في حسابها على البيانات المحاسبية والسوقية، حيث تفترض أن وظيفة الأرباح هي عكس الربح الاقتصادي والذي يكون منعكسا بالتغيرات في العوائد السوقية للأسهم، وبمعنى آخر ينظر للأرباح من خلال المنظور السوقي على أنها انعكاس للربح الاقتصادي والمتمثل في عائد السهم، وعليه فإن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا اقتربت من عوائد الأسهم¹¹.

الجدول رقم (01): مقاييس جودة الأرباح المحاسبية

المقاييس	تعريف المقياس وصيغته	شرح المقياس
مقاييس جودة الأرباح القائمة على المحاسبة مقاييس مشتقة من صفات السلاسل الزمنية للأرباح	استمرارية الأرباح: قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في المستقبل. $EARN_{i,t} = \alpha + \beta_1 EARN_{i,t-1} + v_{i,t}, \dots \dots (1)$ EARN: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i في الفترة t و t-1	تقاس استمرارية الأرباح بالمعامل β_1 من المعادلة رقم (1)، حيث أنه كلما اقتربت قيمة β_1 من 1 دل ذلك على أن استمرارية الأرباح عالية ومن ثم ارتفاع مستوى جودتها، أما إذا اقتربت قيمة β_1 من 0 دل ذلك على أن الأرباح مؤقتة متذبذبة وغير مستمرة وهو ما يعني انخفاض جودتها.
	القدرة التنبؤية للأرباح: قدرة الأرباح في الماضي بالتنبؤ بشكل جيد عن الأرباح في المستقبل. $PRED_{i,t} = \sqrt{\delta^2 (v_{i,t})}$ PRED: قدرة أرباح الشركة i على التنبؤ بنفسها في الفترة t؛ $\sigma^2 (V_{i,t})$: تباين خطأ التقدير للشركة i في السنة t؛ $V_{i,t}$: خطأ التقدير للنموذج المستخدم في قياس استمرارية الأرباح أعلاه.	تقاس القدرة على التنبؤ بالأرباح بالجذر التربيعي لانحراف الخطأ $v_{i,t}$ في المعادلة رقم (1)، حيث أن القيمة الصغيرة لانحراف الخطأ تعني ارتفاع قدرة الأرباح على التنبؤ، وبالتالي ارتفاع مستوى جودتها.
	تمهيد الدخل: نسبة التذبذب في الأرباح إلى التذبذب في التدفقات النقدية التشغيلية. $Sth_{i,t} = \delta EARN_{i,t} / \delta CFO_{i,t}$ $\sigma(EARN_{i,t})$: الانحراف المعياري لصادفي الأرباح للشركة i للفترة t؛ $\sigma(CFO_{i,t})$: الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية للشركة i للفترة t	كلما انخفضت قيمة Sth عن 1 دل ذلك على انخفاض التذبذب في الأرباح بالمقارنة مع التدفقات النقدية التشغيلية، وهو مؤشر على زيادة الجودة.

مقاييس مشتقة من العلاقة بين التدفقات والمستحقات	المستحقات الاختيارية $ACC_{i,t} = \alpha + \beta_1 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}) + \beta_2 PEE_{i,t} + v_{i,t}$ ACC _{i,t} : المستحقات الكلية للشركة i للفترة t؛ $\Delta REV_{i,t}$: التغير في الإيرادات للشركة i للفترة t؛ $\Delta AR_{i,t}$: التغير في الذمم المدينة للشركة i للفترة t؛ PPE _{i,t} : الممتلكات، المباني والمعدات للشركة i للفترة t	كلما انخفضت قيمة المستحقات الاختيارية كلما كانت الأرباح ذات جودة عالية. حيث تم استخدام القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ من النموذج $(v_{i,t})$ للتعبير عن المستحقات الاختيارية.
	جودة المستحقات: مدى اقتراب المستحقات من التدفقات النقدية التشغيلية. $CACC_{i,t} = \alpha + \beta_1 CFO_{i,t-1} + \beta_2 CFO_{i,t} + \beta_3 CFO_{i,t+1} + v_{i,t}$ CACC _{i,t} : إجمالي المستحقات المتداولة للشركة i للفترة t؛ $V_{i,t}$: خطأ التقدير للنموذج.	حيث أن $AQ = \sigma(v_{i,t})$ ، $Q = \sigma(v_{i,t})$ يقيس عدم قدرة المستحقات على التحول إلى تدفقات نقدية. وعليه فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى زيادة الخطأ غير المفسر في تقدير المستحقات وبالتالي انخفاض جودتها ومن ثم انخفاض جودة الأرباح.

الفائدة في اتخاذ القرار	قيمة الملاءمة: قدرة بيانات الأرباح على تفسير التغيرات في القيم السوقية لحقوق الملكية. $RET_{i,t} = \lambda_{0,i} + \lambda_{1,i} EARN_{i,t} + \lambda_{2,i} \Delta EARN_{i,t} + u_{i,t} \dots (2)$ RET_{i,t}: عائد شهري مجمع 12 شهرا للشركة i تنتهي في ثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية t، EARN_{i,t}: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t؛	يتم قياس جودة الأرباح من خلال R² الناتج من الانحدار الذي يقيس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم في المعادلة رقم (2). حيث أن ارتفاع قيمة R² يعني ارتفاع القيمة الملائمة للأرباح، ومن ثم ارتفاع جودتها.
مقاييس جودة الأرباح القائمة على السوق	التوقيت المناسب: قدرة الأرباح على عكس المعلومات المتعلقة بالسوق من خلال أسعار الأسهم بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب. $EARN_{i,t} = \phi_{0,i} + \phi_{1,i} NEG_{i,t} + \phi_{2,i} RET_{i,t} + \phi_{3,i} NEG_{i,t} RET_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots (3)$ NEG_{i,t}: متغير وهمي = 1 إذا كانت RET أقل من 0، و 0 إذا كانت غير ذلك. EARN_{i,t}: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t؛	ارتفاع قيمة Time يعني انخفاض توقيت الاعتراف المحاسبي بالأرباح ومن ثم انخفاض جودة الأرباح. Time = - R2 (3)
الاقتراب بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي	التحفظ: مدى سرعة الاعتراف بالخسائر $EARN_{i,t} = \phi_{0,i} + \phi_{1,i} NEG_{i,t} + \phi_{2,i} RET_{i,t} + \phi_{3,i} NEG_{i,t} RET_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$ NEG_{i,t}: متغير وهمي = 1 إذا كانت RET أقل من 0، و 0 إذا كانت غير ذلك. EARN_{i,t}: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t؛	ارتفاع قيمة Cons يعني انخفاض التحفظ المحاسبي ومن ثم انخفاض جودة الأرباح. Cons = - (φ_{2,i} + φ_{3,i}) / φ_{2,i}

المصدر: حروفش أنيسة، أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح-دراسة قياسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2015، ص.ص. 62-65.

المحور الثاني: الإطار النظري لمجلس الإدارة

I. نظرية الوكالة، جودة الأرباح ومجلس الإدارة:

تصف نظرية الوكالة الشركات الحديثة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة والضمنية بين طرفين هما حملة الأسهم (الموكلين) والإدارة التنفيذية (الوكيل)¹²، وأن هذه الأطراف تعتمد على التقارير المالية لتنظيم العقود المبرمة فيما بينها من خلال المعلومات المحاسبية التي تتضمنها، والتي تعد مرآة عاكسة لأداء الإدارة ومدى كفاءتها والرقابة عليها¹³.

إلا أن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة وتنوع مصالحها، قد يدفع بإدارة الشركة لتجميل المعلومات المحاسبية المفصح عنها من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح، والإفصاح عن المعلومات التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، فمصلحة المساهمين الحاليين والمستثمرين المتوقعين تتمثل في الحصول على معلومات موثوقة عن الشركة بغض النظر عن إيجابية أو سلبية هذه المعلومات، في حين تكمن مصلحة الإدارة

في الإفصاح عن معلومات تدل على حسن أداء الشركة وارتفاع ربحيتها لأن مكافآتها ترتبط بنتائج أدائها والذي يعتمد على عدد من المعايير من ضمنها الأرباح¹⁴.

وبناء على ذلك، ومن منظور تحليلات الوكالة فإن المساهمين يتحملون تكاليف الوكالة التي تتضمن تكاليف الإشراف لضمان تناسق منافعهم مع منافع الإدارة¹⁵، لذلك فهم يبحثون عن الوسائل التي تمكنهم من الرقابة الفعالة على أداء الإدارة، وفي هذا الإطار يرى Fama&jensen أنه لا يمكن توجيه سلوك المدراء للعمل لصالح المساهمين إلا بوجود مجلس إدارة كفؤ باعتباره إحدى أبرز آليات الإشراف التي تعمل على احكام الرقابة على قرارات المدراء وحثهم على حماية مصالح المساهمين¹⁶.

وفي ذات السياق أكدت العديد من الدراسات على أهمية المجلس في توجيه أداء الإدارة والسيطرة على سلوكياتها الانتهازية والحد من الممارسات السلبية التي تهدف للتلاعب بالمعلومات المحاسبية عامة والأرباح على وجه الخصوص¹⁷.

II. مفهوم مجلس الإدارة ومهامه:

يعد مجلس الإدارة قلب حوكمة الشركات، كونه الآلية الرقابية الرسمية التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الشركة لضبط وردع المدراء التنفيذيين عن انتهاج السلوكيات التجذرية والممارسات الادارية الانتهازية والعمل بما يخدم مصالحهم، وقد عرف معجم المصطلحات الإدارية مجلس الإدارة بأنه "الإدارة العليا المسؤولة عن وضع استراتيجيات وخطط الشركة وتحقيق نتائج أعمالها، ويتكون عادة من أعضاء من داخل الشركة ومن خارجها، ونظرا لوجوده في قمة الهرم التنظيمي للشركة فإن بإمكان أعضائه مراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها تتماشى مع اهتمامات مصالح حملة الأسهم¹⁸".

وفي ظل تزايد حالات الغش المالي والإداري وممارسات إدارة الأرباح التي تهدف إلى إظهار المعلومات المحاسبية للشركات على خلاف حقيقتها، تعاظم الدور المطلوب من مجلس الإدارة، فبعد أن كان يقتصر في الدفاع عن مصالح المساهمين فقط، تعدى ذلك ليشمل ضمان مصداقية ونزاهة المعلومات المحاسبية المفصح عنها عن طريق الاشراف على ممارسات الادارة والتقليل من تدخلاتها في عملية إعداد التقرير المالي بشكل نفعي، من خلال دوره الرقابي المتمثل في¹⁹:

✚ مناقشة التقارير المالية مع كل من المراجع الخارجي والداخلي ولجنة المراجعة قبل اعتمادها، مما يزيد من مصداقيتها وعدالتها؛

✚ ضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات؛

✚ تكليف من الأعضاء من يراه مناسبا لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساسا في إعداد التقارير المالية؛

✚ ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون؛

✚ توفير الدعم والحماية الكاملة لكل من لجنة المراجعة، إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي في اجتماعات المناقشة، وتوفير السبل اللازمة لتسهيل اتصال تلك الجهات الرقابية بالمجلس؛

✚ إصدار تشريعات بعقوبات وجزاءات مشددة على كل من يثبت تورطه في أي مخالفات مالية، أو إدارية أو تعتمد تقديم معلومات مضللة وخاطئة للمساهمين أو غيرهم من أصحاب المصالح؛
✚ تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لإحداث بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها.

III. طبيعة خصائص مجلس الإدارة:

لقد أشارت الدراسات التي أجريت حول حوكمة الشركات إلى أهمية مجلس الإدارة في الرقابة الإدارية وأن فعالية أدائه تتوقف على مدى تمتعه بالخصائص النوعية التالية:

1. استقلالية مجلس الإدارة: إن فعالية مجلس الإدارة كالية رقابية وإشرافية على عمل الإدارة تتوقف على مدى استقلالية أعضائه، ويقصد باستقلالية مجلس الإدارة أن يحتوي على أعضاء من غير التنفيذيين في الشركة وأن لا ترتبط بأعضاء المجلس مصالح شخصية في الشركة تؤثر على حيادية قراراتهم، وهو ما يحدد قوة المجلس الإشرافية ودور أعضائه في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة الشركة من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة، ومن ثم دعم جودة المعلومات المحاسبية عامةً والأرباح خاصةً²⁰.

وحسب منظري الوكالة فإن وجود أعضاء غير تنفيذيين بمجلس الإدارة يعد من الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، التي تعزز من حيوية وكفاءة المجلس وتقلل من احتمال التواطؤ على سرقة ثروة المساهمين من قبل المديرين، على عكس الأعضاء التنفيذيين الذين يعتبرون أعضاء تابعين هرمياً لأشخاص يقومون بمراقبتهم، لا يشجعون على خلق القيمة ولا يستطيعون معاقبة المدراء مخافة أن تضيع منهم المنافع الشخصية التي يمكنهم الحصول عليها²¹.

ونظراً لأهمية استقلالية المجلس في ضبط السلوك النفعي لإدارة الشركة، فقد ذهبت العديد من الدراسات إلى معرفة أثر هذه الخاصية على جودة الأرباح باعتبارها مقياساً على كفاءة الإدارة، إلا أنها لم تظهر نتائج مطلقة حول ذلك، حيث أشارت نتائج دراسات قامت باختبار تأثير تركيبة مجلس الإدارة في سلوك الإدارة النفعي في التقرير عن الأرباح، أن زيادة الأعضاء غير التنفيذيين على مستوى المجلس مهم لضمان إعداد تقارير مالية عالية الجودة وتقديم معلومات ذات فائدة للمستثمرين، لأنها تكون أقل عرضة للانحراف في عمليات الاحتياطي المحاسبي وهو ما يعكس جودة الأرباح²². إلا أنه هناك من يرى العكس، حيث توصل Dechow et al من خلال المسح الذي قاما به لبدائل قياس جودة الأرباح في الدراسات المحاسبية إلى أن أحد أمثلة وجود نتائج مختلطة عن جودة الأرباح هو علاقتها باستقلالية مجلس الإدارة، إذ أن أعضاء مجلس الإدارة في بعض الشركات قد لا يقومون بأي دور في عملية إعداد التقرير المالي²³.

2. حجم مجلس الإدارة: يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملاً أساسياً في الحكم على فعالية أدائه كأداة رقابية، وقد تباينت آراء الباحثين حول حجم مجلس الإدارة الأمثل، فهناك من يؤيد فكرة مجالس الإدارة كبيرة الحجم وهناك من يرى العكس؛ فأما أصحاب الطرح الأول فهم يرون بأن الحجم الكبير للمجلس سيعزز من قدراته الرقابية مما يجعله مؤهلاً أكثر لتوجيه سلوك الإدارة العليا، وذلك بفضل هيكلته المتنوعة واحتوائه لعدد كبير من الأعضاء ذوي الكفاءات والخبرات والمهارات العلمية التي تمنحه مرونة أكثر في تشكيل اللجان

الأساسية مثل لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة... الخ، أما أصحاب الطرح الثاني فيرون أنه من الحكمة أن يكون حجم المجلس صغيراً، والسبب في ذلك أن وجود عدد كبير من الأعضاء يؤدي إلى صعوبة التنسيق بينهم، وعدم التفاعل مع المشاكل التي تواجهها الشركة بالإضافة إلى انخفاض فاعلية القرارات المتخذة وتدني سرعة انجاز المهام²⁴.

وفيما يتعلق بجودة الأرباح فإن الدراسات السابقة لم تتفق على الحجم الأمثل، فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن جودة الأرباح تتحقق في الشركات التي لديها مجالس إدارة ذات حجم أصغر مبررين ذلك بأن عدد الأعضاء الكبير سيؤدي إلى خلق نوع من عدم التنسيق فيما بينهم مما يؤدي إلى خلق مشاكل فيما بينهم، ويصعب من عملية اتخاذ القرار، ومن ثم إضعاف دورهم في رصد أداء الإدارة وهو ما يمنحها فرصاً أكثر لإدارة الأرباح²⁵؛ في حين ترى دراسات أخرى أن الشركات التي يضم مجلس إدارتها عدداً أكبر من الأعضاء تكون أكثر فعالية في تقييد سلوك الإدارة نحو ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية، مما يحسن من جودة الأرباح المفصح عنها لأصحاب المصالح، لأنها تضم عدداً أكبر من المدراء المستقلين وذوي خبرات مالية ومحاسبية متنوعة²⁶.

3. اجتماعات مجلس الإدارة: يعد عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة مؤشراً على قوة وكفاءة أداء المجلس وزيادة إدراكه لتطبيق السياسات المحاسبية، حيث أشارت الدراسات إلى أن المجالس التي تجتمع دورياً وبشكل منتظم تكون أكثر فعالية في رصد وتوجيه أداء الإدارة بما يخدم مصالح المساهمين، لأنها تخصص الوقت الكافي لمعالجة العديد من المشاكل التي تأثر سلباً على أداء الشركة مثل تضارب المصالح، المشاكل المرتبطة بأنظمة الرقابة الداخلية، القضايا الطارئة... الخ، في حين أن المجالس التي نادراً ما تجتمع لتوقيع بعض خطط الإدارة أو الاستماع للعروض قد لا يكون لديها الوقت الكافي للتركيز على مثل هذه الأمور²⁷.

وبشأن العلاقة بين عدد اجتماعات المجلس وجودة الأرباح، فقد انتهت دراسة لـ Guzlar & al إلى أن ارتفاع وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة يقلل من احتمالات التحايل والتلاعب بالأرباح، وذلك لأن عقد اجتماعات منتظمة سيمنح أعضاء المجلس الوقت والجهد الكافيين لمناقشة كل شؤون الشركة مما يسمح لهم بتحديد المشاكل المحتملة ومعالجتها خاصة تلك التي ترتبط بالتقارير المالية²⁸؛ في حين أشارت دراسة أخرى لـ Daghsni et al إلى أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن المعدل السنوي العادي سيؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح لاسيما إذا كان أعضاء المجلس لا يتمتعون بالخبرة الكافية²⁹.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة: تعد ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة عاملاً مهماً لتخفيض تضارب المصالح بين الملاك والمدراء، فكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أدى ذلك لتحسن في إدارة الشركة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة، فامتلاك الإدارة لجزء من رأس مال الشركة سوف يحفزها نحو اختيار الأنشطة التي تعظم من أرباح الشركة، والابتعاد عن أساليب إدارة الأرباح التي قد تؤثر سلباً على جودة الأرباح؛ وفي هذا السياق توصلت دراسة قراقيش إلى أن زيادة نسبة ملكية أعضاء المجلس لأسهم في الشركة يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح المفصح عنها، لأن امتلاكهم لأسهم في الشركة سيؤدي إلى تخفيض الحافز الموجود لديهم للإفصاح عن الأرباح بما ينسجم ومصالحهم الخاصة³⁰.

المحور الثالث: الدراسة القياسية

I. عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من شركات قطاع إنتاج الاغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي والبالغ عددها 12 شركة حتى نهاية 2016، وقد وضعت عدة شروط لاختيار عينة الدراسة والمتمثلة في: أن تتوافر للشركات محل الدراسة البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة؛ أن لا تكون قد ادمجت أو اوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، وقد بلغ عدد الشركات التي حققت هذه الشروط 8 شركات. أما فيما يخص بيانات الدراسة فقد تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية للشركات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 - 2016.

II. نموذج ومتغيرات الدراسة:

1. نموذج القياس:

لمعرفة دور كفاءة مجلس الإدارة في تحسين جودة الأرباح المحاسبية سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد وفقاً للمعادلة التالية:

$$EQ_{i,t} = \beta_1 + \beta_2 BOI + \beta_3 BOZ + \beta_4 BOM + \beta_5 BOS + \beta_6 Lnz + \beta_7 Lev + v_{i,t}$$

2. متغيرات الدراسة:

يمكن توضيح متغيرات الدراسة وطريقة قياسها فيما يلي:

المتغير التابع - جودة الأرباح EQ : تم قياس جودة الأرباح باستخدام نموذج Richardson لاستمرارية الأرباح، حيث يبحث هذا النموذج مدى تأثر الأرباح اللاحقة بكل من التدفقات الحالية (الأرباح الحالية) والمستحقات الكلية السنوية، فكلما كانت الأرباح اللاحقة ترتبط مع التدفقات النقدية أكثر من ارتباطها بالمستحقات فإنها توصف بأنها أرباح ذات جودة، والسبب في ذلك يعود إلى أن التدفقات النقدية تعد عنصراً غير معرض لتلاعب الإدارة وتقديراتها الشخصية ولا تستطيع التأثير عليه كما هو الحال مع المستحقات التي يمكن لإدارة الشركة التحكم بها من خلال استخدام السياسات المحاسبية المختلفة والتغيير فيها من خلال استخدام بعض المرونة في المعايير والقواعد المحاسبية³¹.

ويكمن تقدير جودة الأرباح باستخدام هذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$ROA_{i,t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 ROA_{i,t} + \alpha_2 TACC_{i,t} + v_{i,t}$$

$ROA_{i,t+1}$, $ROA_{i,t}$: معدل العائد على الأصول للشركة للسنة الحالية والسنة اللاحقة على التوالي؛

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة في السنة الحالية؛

α_1 , α_2 : تمثل معاملات استمرارية التدفقات النقدية واستمرارية المستحقات على التوالي.

إذا كانت α_2 أقل من 0، معناه استمرارية الأرباح من التدفقات النقدية أكبر من استمرارية الأرباح من المستحقات، وبالتالي جودة أرباح.

المتغيرات المستقلة والمتعلقة بكفاءة مجلس الإدارة:

- استقلالية مجلس الإدارة: بالنظر إلى دليل حوكمة الشركات السعودية نجد أنه ينص على أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، وعليه ستعطى القيمة (1) لمجلس الإدارة الذي يفوق فيه عدد الأعضاء غير التنفيذيين 50%، وفي حال العكس ستعطى القيمة (0)؛

- حجم مجلس الإدارة: حسب دليل حوكمة الشركات السعودية يجب أن يتراوح حجم المجلس بين 3 و 11 عضواً، وترى الممارسات الجيدة للحوكمة أن الحجم الأمثل يتراوح بين 7 و 8 أعضاء، وعليه ستعطى القيمة (1) لمجلس الإدارة الذي يفوق عدد أعضائه 8 أعضاء، وفي حال العكس ستعطى القيمة (0)؛
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة: وفقاً لدليل الحوكمة ينبغي على المجلس أن يجتمع دورياً بما لا يقل عن 4 مرات خلال السنة، وترى الممارسات الجيدة للحوكمة بأن يجتمع مجلس الإدارة ما بين 4 إلى 6 مرات خلال السنة، وعليه ستعطى القيمة (1) إذا كان عدد اجتماعات المجلس يفوق 6 مرات خلال السنة، وفي حال العكس ستعطى القيمة (0)؛
- نسبة الأسهم المملوكة لمجلس الإدارة: حسب الدراسات السابقة سيقاس هذا المتغير من خلال قسمة عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء المجلس على إجمالي الأسهم المصدرة، وستعطى القيمة (1) إذا زادت نسبة الملكية عن المتوسط، والقيمة (0) في حال العكس؛
- ✚ المتغيرات الضابطة:
- درجة الرفع المالي: سيقاس هذا المتغير من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الموجودات؛
- حجم الشركة: سيقاس هذا المتغير من خلال الوغاريم الطبيعي لأصول الشركة.

III. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: تعرض الجداول الآتية الإحصاء الوصفي لكل متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 – 2016.
- الجدول رقم (02): الإحصاء الوصفي للمتغير التابع

اسم الشركة	قيمة α_1	قيمة α_2	الدلالة
صافولا	0.05	0.04	لا توجد جودة
وفرة	0.61	0.02	لا توجد جودة
صادافكو	0.25	0.08	لا توجد جودة
المراعي	0.32	-0.01	توجد جودة
الحلواني	0.01	0.23	لا توجد جودة
نادك	0.41	-0.0003	توجد جودة
تيوك	-0.40	-0.002	توجد جودة
الجوف	0.81	0.09	لا توجد جودة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 63% من شركات العينة تدل نتيجة تحليل بياناتها على عدم تمتع أرباحها بمستوى مقبول من الجودة خلال فترة الدراسة، حيث جاءت قيمة α_2 أكبر من 0، مما يعني استمرارية المستحقات في أرباح الشركات أكثر من استمرارية التدفقات النقدية، في حين أن باقي شركات العينة تتمتع بأرباحها بالجودة.

الجدول رقم (03): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة

المتغير	القيم المتحققة (%)	القيم غير المتحققة (%)
استقلالية مجلس الإدارة	BOI	53.75
حجم مجلس الإدارة	BOZ	52.50
عدد مرات اجتماع المجلس	BOM	26.25
ملكية أعضاء المجلس	BOS	8.75
		91.25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لشركات العينة

يبين الجدول أعلاه أن 54% من شركات العينة خلال الفترة من 2007 إلى 2016 يتكون غالبية أعضاء مجلس إدارتها من الأعضاء غير التنفيذيين، في حين أن ما يعادل 46% من هذه الشركات لا تضم مجالس إدارتها الغالبية من غير التنفيذيين.

أما فيما يخص حجم المجلس، فنلاحظ أن ما يعادل 53% من شركات العينة يعتبر مجلس إدارتها ذو حجم كبير خلال فترة الدراسة، في حين أن 47% من هذه الشركات يعتبر مجلس إدارتها ذو حجم صغير. وبالنظر إلى عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة سنوياً، فنلاحظ أن ما يعادل 26% من شركات العينة يتجاوز عدد مرات اجتماعها خلال السنة 6 مرات، في حين أن ما نسبته 74% من هذه الشركات فكانت تجتمع ما بين 4 إلى 6 مرات سنوياً.

أما بالنسبة لعدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، فيوضح الجدول أعلاه أن 9% من شركات العينة يمتلك أعضاء مجلس إدارتها ما يفوق 50% من أسهم الشركة، في حين أن 91% من هذه الشركات يمتلك أعضائها ما يقل عن 50% من أسهم الشركة.

مما سبق نستخلص أن غالبية شركات العينة تلتزم بلائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية بخصوص شروط تكوين مجلس الإدارة، حتى يكون أكثر كفاءة وفعالية في أداء مهامه الرقابية، ومن ثم ضمان فعالية حوكمة الشركات.

الجدول رقم (03): الإحصاء الوصفي للمتغيرات الضابطة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
حجم الشركة	18.67	2.47	22.10	13.48
درجة الرفع المالي	0.33	0.22	0.98	0.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لشركات العينة

يقدر متوسط نسبة تغطية الأصول للالتزامات لشركات العينة بـ 0.33، وبانحراف معياري قدره 0.22 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نوعاً ما، وهو ما يعني زيادة مخاطر عدم قدرة شركات العينة على الوفاء بالتزاماتها، وهو ما قد يدفع بإدارة الشركة لإلتحاق أساليب إدارة الأرباح والتلاعب بالربح المفصح عنه ومن ثم تدني جودته. كما بلغ متوسط حجم شركات العينة 18.67، وبانحراف معياري قدره 2.47، وهو ما يعني أن شركات العينة متوسطة الحجم، وهو ما قد يدفع بإدارة الشركة للتلاعب بالأرباح بسبب عدم تمتعها بنظام رقابة قوي مقارنة بالشركات الكبيرة الحجم ومن ثم تدني جودة الأرباح.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

بعد اختبار نموذج الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04): نتائج معادلة الانحدار الخطي المتعدد

$EQ_{i,t} = \beta_1 + \beta_2 BOI + \beta_3 BOZ + \beta_4 BOM + \beta_5 BOS + \beta_6 Lnz + \beta_7 Lev + v_{i,t}$					
المتغير	Coeff	t-Stat	Prob	نوع الأثر	نتيجة اختبار الفرضية
BOI	0.01	1.13	0.26	موجب وغير مهم احصائيا	رفض
BOZ	0.01	0.78	0.43	موجب وغير مهم احصائيا	رفض
BOM	0.03	2.16	0.03	موجب وغير مهم احصائيا	رفض
BOS	0.03	1.61	0.11	موجب ومهم احصائيا	قبول
Lev	-0.04	-1.64	0.10	سالب وغير مهم احصائيا	$R^2=0.55$ $Adj R^2= 0.44$ $Prob F= F= 5.11$ 0.000002
Lnz	-0.01	-2.22	0.02	سالب ومهم احصائيا	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يتبين من الجدول اعلاه أن مؤشر دلالة اختبار (t) المتعلق بالمعلمة (B_2) يساوي 0.26 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأن المعلمة (B_2) غير معنوية في معادلة الانحدار وبالتالي فإن استقلالية مجلس الإدارة لا تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية من الناحية الإحصائية مما يعني عدم قبول الفرضية الأولى.

وبالنسبة للمعلمة (B_3) فقد جاء مؤشر دلالة اختبارها (t) مساو لـ 0.43 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأن المعلمة (B_3) غير معنوية في معادلة الانحدار وبالتالي فإن حجم المجلس الكبير لا يؤثر على جودة الأرباح المحاسبية من الناحية الإحصائية مما يعني عدم قبول الفرضية الثانية.

أما فيما يخص المعلمة (B_4) فيتبين من الجدول اعلاه أن مؤشر دلالة اختبارها (t) يساوي 0.03 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك نقبل الفرض البديل القائل بأن المعلمة (B_4) معنوية في معادلة الانحدار وبالتالي فإن عدد مرات اجتماع المجلس سنويا يؤثر ايجابا على جودة الأرباح المحاسبية من الناحية الإحصائية مما يعني قبول الفرضية الثالثة.

وبالنسبة للمعلمة (B_5) فقد جاء مؤشر دلالة اختبارها (t) مساو لـ 0.11 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأن المعلمة (B_5) غير معنوية في معادلة الانحدار، وبالتالي فإن ملكية مجلس الإدارة لأسهم في الشركة لا يؤثر على جودة الأرباح المحاسبية من الناحية الإحصائية مما يعني عدم قبول الفرضية الرابعة.

III. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في الجانب النظري والتطبيقي لهذه الدراسة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

✚ يعد من الصعب إعطاء مفهوم شامل لجودة الأرباح، وذلك لأن هذا المصطلح يشتمل على معان عدة تبعاً لاختلاف مستخدمي التقارير المالية وهدفهم من هذا الاستخدام، وتبعاً لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة؛

✚ هناك عدة مؤشرات تستخدم في قياس جودة الأرباح المحاسبية؛

✚ يعد مجلس الإدارة أحد أبرز آليات حوكمة الشركات التي تعمل على تقييد السلوك النفعي للإدارة وتوجيهها للعمل بما يخدم مصالح المساهمين وباقي أصحاب المصالح، وأن قدرة المجلس كآلية رقابية تتوقف على مدى تمتعه بعدد من الخصائص النوعية تجعله أكثر كفاءة وفعالية؛

✚ تبين من الإحصاء الوصفي لخصائص مجلس الإدارة أن شركات العينة تفي بمتطلبات تشكيل مجلس الإدارة المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال؛

✚ تبين بعد قياس جودة الأرباح لشركات العينة أنها لا تتمتع بالجودة اللازمة، حيث أشارت نتائج نموذج Richardson إلى ارتباط أرباح هذه الشركات بالمستحقات أكثر من ارتباطها بالتدفقات النقدية مما يدل على ارتفاع نسبة المستحقات بالأرباح وانخفاض نسبة التدفقات النقدية فيها؛

✚ أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى أن وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين لا يساهم في تحسين جودة الأرباح المحاسبية لشركات قطاع إنتاج الأغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الحكم على استقلالية المجلس من خلال الأعضاء غير التنفيذيين يمثل استقلالا شكليا وليس استقلالا حقيقيا، بالإضافة إلى أن هؤلاء الأعضاء قد لا يملكون المعرفة والخبرة الكافية بالأمور المالية والمحاسبية مما يجعلهم حياديين اتجاه الرقابة المحققة؛

✚ أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية أن حجم المجلس الكبير لا يساهم في تحسين جودة الأرباح لشركات العينة، ويمكن إرجاع ذلك إلى الدور الصوري الذي يلعبه حجم المجلس في تحسين جودة الأرباح بالنسبة لهذه الشركات، كما أن زيادة عدد أعضاء المجلس عن الحجم المنصوص به في تقارير الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات من الممكن أن يؤدي إلى خلق نوع من عدم التنسيق فيما بينهم مما يصعب من عملية اتخاذ القرار، ومن ثم تخفيض كفاءتهم في مراقبة عمليات الشركة؛

✚ أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة أن عقد مجلس الإدارة لاجتماعات دورية ومتكررة يساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة الأرباح لشركات العينة، حيث كلما زاد عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة أدى ذلك إلى ارتفاع في جودة الأرباح المفصح عنها، لأن هذا العدد المتزايد من الاجتماعات سيساعد في فعالية المجلس من خلال منحه المزيد من الوقت للاضطلاع بالسياسات المحاسبية المطبقة والتي من شأنها أن تؤثر في جودة الربح المفصح عنه؛

✚ أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرابعة أن امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم بالشركة لا يساهم في تحسين جودة الأرباح لشركات العينة، ويمكن إرجاع ذلك إلى قلة الخبرة أو عدم التخصص لحملة الأسهم مما يضعف دورهم في رصد ورقابة تصرفات الإدارة عند الإفصاح عن الأرباح.

قائمة المراجع:

- 1- Gary Entwistle, Fred Phillips, Relevance Reliability and the Earnings Quality Debate, Journal of Accounting Education, Vol.18, N^o.1, February 2003, P.85.
- 2- Patricia M. Dechow, Catherine M. Schrand, Earnings Quality, Research Foundation of CFA Institute, USA, 2004, P.5.
- 3- Michael B. Mikhail, Beverly R Walther, Richard H Willis, Reaction To Dividend Changes Conditional On Earnings Quality, Journal of Accounting Auditing and Finance, Vol.18, N^o.1, 2003, P.121.
- 4 - محمد علي عايد إبراهيم، أثر جودة التدقيق في جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2014، ص.19.
- 5- Nahum D. Melumad and Doron Nissim, Line-Item Analysis of Earnings Quality, Foundations and Trends in Accounting Vol. 3, N^o.2-3, 2008, P.92.
- 6-Katherine Schipper, Linda Vincent, Earnings quality, Accounting Horizons, Sarasota, 2003, P.97.
- 7- Allam Mohammed Mousa Hamdan & al, The Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence from Jordan, Journal of Accounting Business and Finance, Australia, Vol.7, N^o.4, 2013, P.56.
- 8 - راجع: كرار سليم عبد الزهرة، قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثيرها بمحددات هيكل الملكية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية_ مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد6، العدد3، العراق، 2016، ص.139؛ كذلك عباس حميد يحيى التميمي، استقلال جمعة وجر، دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد36، العدد95، العراق، 2013، ص.93؛ وكذلك طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص.87.
- 9 - محمد أحمد علقم، تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2005، ص.119.
- 10 - Jennifer Francis & others, Earnings Quality, Now Publishers Inc, USA, 2008 , P.38.
- 11- أحمد بن محمد السلمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي 2001-2008، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد11، العدد2، 2012، ص.46.
- 12 - مؤيد محمد علي الفضل، فراس خضير الزبيدي، نوال حربي راضي، العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة اختبارية لحالة العراق،
- 13- Ahmed Attia Aly Sarhan, An Agency Theory Interpretation of the Relationship between Corporate Governance and Financial Reporting Quality, A Proposal Submitted for a Doctoral Dissertation in Partial Fulfillment of the Requirements for the Ph.D. Degree in Accounting, De Montfort University, P.3.
- 14 _ عبد الناصر ابراهيم نور، حنان العواودة، إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد13، العدد2، الأردن، 2017، ص.161.
- 15 - Huy Tuan Nguyen, The impact of board of directors and ownership characteristics on earnings management of publicly listed firms in vietnam ,Master thesis, University of Twente, Pays Bas, P.12.

- ¹⁶ - Raheel Sajjad, Impact of characteristics of boards on earnings management of the firms : evidence from Pakistan stock exchange, Master thesis, University of Science and Technology, Islamabad, 2017, P.15.
- ¹⁷ - Huy Tuan Nguyen, Op-cit, P.12.
- ¹⁸ - مجموعة خبراء، معجم المصطلحات الإدارية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص.55.
- ¹⁹ - حرفوش أنيسة، أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح-دراسة قياسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس-سطيف 1، الجزائر، 2015، ص.85.
- ²⁰ - عماد زياد رمضان، أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية: دراسة تطبيقية على السوق الأردني، 2010، ص.9. متوفرة على الموقع: www.researchgate.net
- ²¹ - مفوم بريدوي، مصيظي عبد اللطيف، أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة: دراسة تجريبية على الشركات المشكلة لمؤشر كاك 40 من 2010 إلى 2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، الجزائر، 2016، ص.697.
- ²² - Sandra Alves, The effect of board independence on the earnings quality : evidence from portugues listed companies, Australasian accounting Business and Finance Journal, Australia, Vol8, N^o3, P.P.26-27
- ²³ - يوسف علي، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الاسواق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، سوريا، 2012، ص.240.
- ²⁴ - علاء جميل مكط الزحيم، دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، العراق، ص.162.
- ²⁵ - Victor Chiedu OBA, Board Dynamics and Financial Reporting Quality in Nigeria, Review of International Comparative Management, Vol 15, N^o.2, 2014, P.233.
- ²⁶ - Uwalomwa Uwuigbe & others, The Effects of Corporate Governance Mechanisms on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria, Journal of Accounting and Management Information Systems, Vol. 13, No. 1, 2014, P.171.
- ²⁷ - Ebraheem Saleem Salem Alzoubi, Board characteristics and financial reporting quality among jordanian listed companies : proposing conceptual farmework, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol 4, N^o 1, 2012, P253.
- ²⁸ - M. Awais Gulzar, Wuhan, P.R. China, Zongjun Wang, Corporate Governance Characteristics and Earnings Management: Empirical Evidence from Chinese Listed Firms, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.1, N^o.1, 2011, P.147.
- ²⁹ - Daghsni O, Zouhayer M, Mbarek KBH , Earnings Management and Board Characteristics: Evidence from French Listed Firms, Arabian Journal of Business Management Review, Vol 6, N^o 5, 2016, P9.
- ³⁰ - راجع: رضا ابراهيم صالح، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 2، العدد 2، مصر، 2010، ص.29-30.
- ³¹ - كرار سليم عبد الزهرة، مرجع سابق، ص.147-148.